

السؤال الموجه إلى صاحب السعادة
السيد محمد بن إبراهيم المطوع وزير
شئون مجلس الوزراء من سعادة
العضو الدكتور ندى عباس حفاظ ،
عما إذا كانت لدى حكومة مملكة
البحرين سياسة سكانية وطنية
شاملة ، ورد سعادة الوزير عليه



الرقم: ٢٣٣ - ١ - ٢٠٠٣
التاريخ: ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣ م

صاحب السعادة الأخ عبدالعزيز بن محمد الفاضل الموقر
وزير الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،
يسرني أن أرسل لكم طي هذا الكتاب السؤال المقدم من الدكتورة ندى حفاظ عضو
مجلس الشورى، و الموجه إلى صاحب السعادة محمد بن إبراهيم المطوع وزير
شئون مجلس الوزراء.

برجاء التفضل باتخاذ اللازم.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية،،

د. فيصل رضي الموسوي
رئيس مجلس الشورى

00 043



الرقم: ٢٣٤ - ١ - ٢٠٠٣
التاريخ: ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣ م

صاحب السعادة محمد بن إبراهيم المطوع الموقر
وزير شؤون مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسرني أن أرفق لكم طي هذا الكتاب السؤال المقدم من الدكتورة ندى حفاظ عضو مجلس الشورى ، بـرجاء الإطلاع و اتخاذ ما ترونه مناسباً في هذا الخصوص.

و لكم خالص الشكر و التقدير على تعاونكم الدائم مع أعضاء المجلس.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية،،


د. فيصل رضي الموسوي

رئيس مجلس الشورى

٠٤٤

٢٠٠٣/١٢/٢٤ م

صاحب السعادة الدكتور فيصل رضي الموسوي الموقر.
رئيس مجلس الشورى.

تحية طيبة و بعد،

عملاً بأحكام المادتين ١٢٦ و ١٢٧ من المرسوم بقانون رقم (٥٥) لسنة
٢٠٠٢م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، أود أن أتقدم بالسؤال
المرفق إلى سعادة وزير شئون مجلس الوزراء المحترم راجية التكرم
بعرضه عليه للتفضل بالأجابة.


و تفضلوا بقبول فائق الاحترام



الدكتورة ندى حفاظ

عضو مجلس الشورى

045

Shura Council Chairman Office		مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد		
24 DEC 2003		
الرقم : الوقت :		

٢٤/١٢/٢٠٠٣ م

سؤال موجه إلى سعادة وزير شؤون مجلس الوزراء المحترم
من عضو مجلس الشورى الدكتورة ندى حفاظ

يشكل النمو السكاني في أي دولة عبئاً ثقيلاً على البرامج الإنمائية و يهدد بتضاؤل اثار الكثير مما تنجزه في مجال التنمية الاقتصادية و الإجتماعية في العديد من القطاعات مما يستدعي إرساء سياسة سكانية ذات رؤية بعيدة المدى من أجل مسايرة خطط التنمية لتؤتي ثمارها بزيادة ملموسة لنصيب الفرد من الناتج المحلي.

و قد لاحظنا في السنوات الأخيرة زيادة مطردة في معدلات البطالة و ارتفاع في معدل النمو السكاني السنوي و ضعف في خلق فرص العمل على المدى البعيد إلى جانب تنامي التحديات لتحقيق الموازنة ما بين النمو الإقتصادي و النمو السكاني .

فهل لدى حكومة المملكة سياسة سكانية وطنية شاملة؟ و ما هي التوجهات العامة للدولة اتجاه التأثير على الوضع السكاني و المتغيرات السكانية و عناصره الرئيسية أي الخصوبة و الوفاة و الكثافة السكانية و الهجرة الوافدة (كدولة مستقبلة للعمالة الوافدة) و التوزيع الجغرافي للسكان و التركيب السكاني و التغيرات الحاصلة فيه كفتوة السكان و الشيخ السكاني أي الزيادة في نسبة المسنين؟ .



الرقم : ١٠٥ / و م ش ن / 2004

التاريخ : ٧ يناير 2004 م

الموقر
صاحب السعادة الدكتور / فيصل بن رضي الموسوي
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع : إجابة السؤال المقدم من العضو الدكتور / ندى حفاظ.

بالإشارة إلى كتاب سعادتك رقم 1-233 - 2003 المؤرخ 24 يناير 2003م بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو المذكور إلى صاحب السعادة وزير شؤون مجلس الوزراء . يسرني أن أرفق لسعادتك إجابة سعادتته على السؤال المشار إليه وذلك لاتخاذ ما ترونه في هذا الشأن .

شاكرين لكم حسن تعاونكم وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير،،،

أخركم

عبد

عبد العزيز بن محمد الفاضل
وزير الدولة لشؤون مجلسي الشورى والنواب

نسخة إلى :

صاحب السعادة وزير ديوان رئيس الوزراء.

Shura Council Chairman Office		مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد		
28 JAN 2004		
الرقم : ٧٨١		

00 047



الرقم: ٤/٣٥/٢٠٠٤
التاريخ: ١١/١٠/٢٠٠٤

صاحب السعادة الدكتور فيصل بن رضي الموسوي المحترم
رئيس مجلس الشورى


السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

بالإشارة إلى كتاب سعادتكم رقم (٢٣٤ - ١ - ٢٠٠٣) المؤرخ في
٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣م بشأن السؤال المقدم من سعادة عضو مجلس الشورى
الدكتورة ندى حفاظ .

يسرني أن أرفق لسعادتكم بطيه مذكرة بالإجابة على السؤال المذكور .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية والاحترام .

شكراً لكم
محمد بن إبراهيم المطوع


محمد بن إبراهيم المطوع
وزير شؤون مجلس الوزراء

مذكرة بالإجابة
على السؤال المقدم من
سعادة الدكتورة ندى حفاظ عضو مجلس الشورى
بشأن
السياسة السكانية

بداية أتوجه بالشكر إلى سعادة العضو المحترمة مقدمة السؤال ، ويسرني أن أفيد بأنني اتفق معها في الأهمية التي يشكلها النمو السكاني وتبعياته على مختلف برامج التنمية وهو أمر وعت إليه حكومة مملكة البحرين ووضعت في اعتبارها عند رسم البرامج والخطط التي تنفذها وبخاصة تلك التي تستهدف رفع معدل النمو الاقتصادي والارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين ، بل إن الحكومة اعتبرت النمو السكاني المرتفع في مملكة البحرين ضمن التحديات التي تواجه خططها وبرامجها التنموية ، خاصة وأن جهودها نحو استقطاب الاستثمارات تركز بالإضافة إلى تطوير البنية الأساسية على دعم التنمية البشرية الذي يمثل النمو السكاني المرتفع أحد معوقاته وهو ما أكد عليه سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر عند عرضه برنامج عمل الحكومة للمرحلة المقبلة على المجلس الوطني في ٢٨/١٢/٢٠٠٢م .

إن حكومة مملكة البحرين تنظر بعين الاهتمام إلى عناصر النمو السكاني ومكوناته الأساسية وهي الخصوبة والوفيات والهجرة ، لذا فقد قامت الحكومة بتوجيه برامجها وسياساتها بالشكل الذي يجعل السيطرة على هذه العناصر ممكن. ومن الجدير ذكره في هذا السياق أن هناك دولاً تضع سياسة سكانية شاملة وتعلن عنها وأخرى عديدة لا تضع مثل هذه السياسة

وإنما تطلق البرامج التي تجعل السيطرة على مكونات النمو السكاني ممكنة وفي كلا الحالتين فإن الهدف واحد وهو التحكم في النمو السكاني والحد من آثاره وتبعياته . وقد عملت البحرين على السيطرة على معدلات النمو السكاني المرتفعة من خلال البرامج والخطط الصحية والتعليمية والتنموية المختلفة التي أطلقتها الحكومة .

لقد نجحت جهود الدولة في خفض المعدل السنوي للنمو السكاني لإجمالي سكان البحرين خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠١ إلى ٢٧٪ سنوياً مقارنة بمستواه خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩١ والذي كان يبلغ ٣٦٪ ، كما نجحت الحكومة في خفض معدلات النمو السكاني بين السكان البحرينيين إلى ٢٥٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠١ علماً بأنه كان ٢٩٪ سنوياً خلال الفترة التعدادية ١٩٨١ - ١٩٩١ .

ولقد لجأت الحكومة إلى توجيه برامجها وسياساتها في عدد من المجالات من أجل الحد من النمو السكاني المتسارع وهي كما يلي :

أولاً : في المجال التعليمي :

انطلاقاً من العلاقة العكسية التي تربط بين معدلات الخصوبة والمستويات التعليمية للمرأة ، فقد وضعت الدولة برامجها التي تكفل رفع المستوى التعليمي للمرأة البحرينية والقضاء على أميتها لأن خفض معدلات الأمية بين النساء له ارتباط مباشر بخفض مستويات خصوبتهن . وفي البحرين تمكنت المملكة من خفض نسبة الأمية بين النساء في الفئة العمرية ١٠ - ٤٤ سنة من ١٠٪ سنة ١٩٩١ إلى ٤٪ ، فيما ارتفعت نسبة النساء

الحاصلات على مؤهل ثانوي فأعلى من بين إجمالي السكان البالغين من العمر ١٨ سنة فأكثر من ٣٥٦% في سنة ١٩٩١ إلى ٥٢٢% سنة ٢٠٠١، بينما زادت نسبة الحاصلات على مؤهل جامعي البالغات من العمر ٢٢ سنة فأكثر خلال نفس الفترة من ٦٥% إلى ١١٨% ٠ ولقد تكلفت هذه المساعي بالنجاح في خفض خصوبة المرأة البحرينية من ٣٩ مولود لكل امرأة في سنة ١٩٩١ إلى ٣ مواليد لكل امرأة في سنة ٢٠٠٠ وانخفض معدل الخصوبة العام من ١٢١ مولود لكل ١٠٠٠ امرأة في سن الإنجاب إلى ٨٧ خلال نفس الفترة ٠

ثانياً : في مجال القوى العاملة :

حرصت الدولة على فتح المجال أمام المرأة للعمل وهيئت لها المناخ المناسب لذلك ، انطلاقاً من إيمانها بأن الالتحاق بالقوى العاملة له آثار إيجابية على مستويات خصوبة المرأة ، فالمرأة العاملة تكون معدلات خصوبتها أقل من غير العاملة ، وفي ضوء ذلك قامت الحكومة بوضع البرامج التي تشجع المرأة على الانخراط في سوق العمل وهيئت له الظروف المناسبة والتشريعات الملائمة التي تتماشى مع وضعها كمرأة عاملة أو كأم ، ونجحت هذه البرامج في رفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة ٠ ففي حين كان معدل مساهمة المرأة البحرينية في القوى العاملة ١٨٧% في العام ١٩٩١ فإنه ارتفع في العام ٢٠٠١ ليصل إلى ٢٥٦% ٠ وعليه فإن المرأة البحرينية حالياً حوالي ربع القوى العاملة الوطنية وهذه النسبة تعد الأعلى على مستوى الدول المجاورة .

ثالثاً : في مجال برامج الأمومة والطفولة والأسرة :

تقوم الحكومة ومن خلال الوزارات والأجهزة الحكومية من بينها وزارة الصحة بتوفير الرعاية اللازمة بما فيها تقديم الخدمات اللازمة للمرأة أثناء فترة الحمل أو الولادة أو ما بعد الولادة وبدرجة عالية من الكفاءة ، وكذلك تقديم الرعاية الصحية المناسبة للمولود في مختلف مراحلها . ولقد تمكنت مملكة البحرين بفضل برامجها وسياساتها في خفض معدلات الوفاة بين المواليد إلى مستويات متدنية في مملكة البحرين تضاهي في مستواها مثيلاتها في الدول المتقدمة ، حيث لا يتجاوز معدل وفيات الأطفال الرضع مستوى الـ ١٠ لكل ألف من المواليد الأحياء .

إن ما تحقق في مملكة البحرين على المستوى الصحي وبفضل ما يتم توفيره من برامج تنمية مختلفة قد أسهمت في خفض معدلات الوفاة ، ومعدلات الخصوبة وأن كانت الأخيرة لا تزال مرتفعة نسبياً مقارنة بالمستوى في الدول المتقدمة . إن مثل هذا الوضع الذي تمر به مملكة البحرين حالياً يسمى المرحلة الثانية من الانتقال الديموغرافي الذي ينتج عنه ارتفاعاً في معدلات الزيادة السكانية الطبيعية بسبب زيادة المواليد عن الوفيات ، وأن السيطرة على مثل هذه الزيادة تحتاج إلى العمل على خفض الخصوبة إلى مستويات أدنى من ما هو عليه الآن ، وأن الحكومة تقوم في هذا الجانب بالتركيز على نشر الوعي بين النساء بضرورة المباشرة بين الولادات من أجل صحة الأم والطفل وكذلك بالحث على الفحص قبل الزواج ، وسوف تستمر الحكومة في اعتماد السيطرة على عناصر النمو السكاني المختلفة وهي الخصوبة والوفيات والهجرة من خلال البرامج والخطط الصحية والثقافية والتوعوية وتلك الخاصة بالأمومة وبرامج

تنظيم الأسرة ، والتي سيكون لها أطيّب الأثر في جهودها نحو خفض معدلات النمو السكاني .

أما فيما يتعلق بسياسة الحكومة السكانية بشأن الهجرة ، فتجدر الإشارة إلى أن الهجرة الوافدة إلى البحرين هي هجرة مؤقتة ترتبط بالعمل فقط ، لذا فإن العامل الرئيس الذي يحد حجم السكان غير البحرينيين في المملكة هي الحاجة إلى استقدام عمالة أجنبية جديدة أو أنها عمالة أجنبية قائمة ، بمعنى آخر فإن حجم السكان غير البحرينيين يزداد باستقدام عمالة أجنبية جديدة ويتناقص مع إنهاء استخدام عمالة أجنبية قائمة. إن الإجراءات التنظيمية التي وضعتها الحكومة لتقنين استقدام الأيدي العاملة الأجنبية كان له دوراً بارزاً في ترشيد استقدام الأيدي العاملة وأن بيانات آخر تعداد سكاني توضح أن حوالي ٢٣% من إجمالي غير البحرينيين لم يمض على إقامتهم في البلاد سنتين ، في حين ٢٢% منهم تقريباً بلغت مدة إقامتهم في البلاد من سنتين إلى ثلاث سنوات ، بمعنى آخر فإن تقريباً نصف غير البحرينيين المقيمين في البلاد لم يمض على إقامتهم أكثر من ثلاث سنوات مما يؤكد أن إقامة غير البحرينيين مؤقتة ولا تشكل هجرة بالمعنى المعهود. كذلك نجحت الحكومة في أن تحافظ على نسبة غير البحرينيين من إجمالي عدد السكان بحيث لا يشكلون أغلبية ، بل إن البحرين تمكنت خلال الثلاثين سنة الماضية بنجاح من العمل على استقرار نسبة غير البحرينيين إلى إجمالي عدد السكان ليشكلوا ثلث حجم السكان رغم الزيادة الكبيرة في المشاريع التنموية التي شهدتها البحرين خلال الفترة المذكورة .

وحول فتوة المجتمع أو تشيخه ، فإن نسبة السكان البحرينيين دون سن الخامسة عشرة بلغ ٣٦٫٥% في تعداد ٢٠٠١ مقارنة بـ ٤٠٫٨% في ١٩٩١ وهو وإن كان نمواً تقليدياً للأنماط السائدة في مجتمعات الدول النامية ، إلا أنه أفضل لأن نسبة الإعالة العمرية أقل من مثيلاتها في تلك الدول . وحول شيخوخة المجتمع البحريني ، فإنه بفضل السياسات وخدمات الصحة والرعاية التي توفرها الحكومة عبر برامجها المختلفة فإن نسبة المسنين بدأت في الارتفاع التدريجي ، حيث زادت من ٣% في تعداد ١٩٨١م إلى ٣٫٣% في تعداد ١٩٩١م ثم قفزت إلى ٥٫٧% حسب تعداد ٢٠٠١م .

وبناء عليه فإن البرامج الحكومية أسهمت في خفض فتوة المجتمع البحريني ورفع شيخوخته لكي تتجه البحرين بمثل هذه الأنماط إلى تلك السائدة في المجتمعات المتقدمة وذلك بفضل خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية .

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي والكثافة السكانية ، فإن صغر حجم الرقعة الجغرافية لمملكة البحرين ونموها السكاني المتسارع قد زاد من الكثافة السكانية فيها ، التي ارتفعت من ٥٣٢ نسمة في الكيلومتر المربع في تعداد ١٩٨١ إلى ٧٣١ نسمة في الكيلومتر المربع في تعداد ١٩٩١ ، بينما بلغت ٩٠٩ حسب تعداد ٢٠٠١ .

أما فيما يختص بالتوزيع السكاني حسب المناطق الجغرافية المختلفة ، فقد سعت الحكومة من خلال مد مظلة خدماتها الإسكانية إلى تعمير مناطق جديدة في البلاد من أجل خفض الكثافة السكانية في المناطق الجغرافية المختلفة وعمدت الدولة إلى خلق مناطق ومدن جديدة لهذا الغرض ووردت مناطق كبيرة من البحر لها ، ولقد نجحت هذه المساعي في تخفيف الازدحام السكاني الذي كان سائداً في ١٩٨١ ، وبخاصة في منطقتي المنامة والمحرق اللتين كانتا تستقطبان ٥٢% من السكان البحرينيين في ١٩٨١ وانخفض إلى ٤١% في تعداد ١٩٩١ ووصل إلى ٢٧% فقط حسب تعداد ٢٠٠١ .

ومما تقدم يمكننا القول إن التحكم في عناصر النمو السكاني وآثاره الاقتصادية والاجتماعية هو نصب عين الحكومة ويقع ضمن دائرة اهتمامها وإنها وإن لم تضع خطة مكتوبة للسياسة السكانية ، إلا أنها سعت من خلال البرامج الصحية والاقتصادية والرعاية الاجتماعية والتوعوية إلى التحكم في عناصر النمو السكاني والسيطرة على تبعياتها الاقتصادية والاجتماعية .

محمد بن ابراهيم المطوع
وزير شؤون مجلس الوزراء